

Distr.: General
6 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى الأمين العام

بوصفي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،
أود أن أوجه نظركم إلى التراجع المتصاعد بصورة خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في
ذلك القدس، وموقف اللجنة في هذا الصدد.

إن اللجنة مترعة للغاية بسبب استمرار العنف وإراقة الدماء. وإن اعتماد قوات
الدفاع الإسرائيلية على القوة العسكرية المفرطة، بما في ذلك المدفعية، والدبابات، والطائرات
العمودية المقاتلة، وزوارق الصواريخ، في الأيام الأخيرة بصفة خاصة، أدى إلى الكثير من
الوفيات والإصابات. وإن الخسائر في الأرواح، لا سيما بين الأطفال أمر مأساوي يتخطى
جميع الأوطان والأديان. وقد تجاوز الآن مجموع الوفيات خلال الشهر الستة الأخيرة ٤٦٠
شخصاً معظمهم من الفلسطينيين. ويترتب على هذه المواجهة غير المتساوية، خسائر فادحة
في الأرواح، لا سيما بين الشعب الفلسطيني. والفلسطينيون القابعون في مدتهم وقراهم
بسبب الحصار الإسرائيلي يتعرضون يومياً لإطلاق النار، والقصف والقتل بدون محاكمة،
والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز، فضلاً عن تدمير الممتلكات والهياكل الأساسية.

ومما يزيد من المعاناة اليائسة للشعب الفلسطيني حالة الاقتصاد التي بلغت حد
الكارثة، وما يترتب على توسع المستوطنات الإسرائيلية من نزع الملكية، والإغلاق المتكرر

للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. ومع استمرار هذه السياسات، سياسات الاحتلال الإسرائيلي، تكرر اللجنة تأكيد ضرورة احترام حكومة إسرائيل الدقيق لالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وسينجم عن تمادي إسرائيل في عدم التقيد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة مزيد من المعاناة ونزع الملكية من الشعب الفلسطيني وسيؤدي إلى تقلبات متزايدة في المنطقة بأكملها.

وينبغي عدم السماح للأزمة الراهنة بالاستمرار. ولن يؤدي تراكم الإحباط والغضب إلا إلى تأجيج العنف وتمكين أكثر العناصر تطرفا من كلا الجانبين، الأمر الذي سيجعل الطرفين يبتعدان عن الهدف النهائي وهو تحقيق السلام. وترى اللجنة أن الطرفين ربما يكونان بحاجة في ظل هذه الظروف إلى مساعدة خارجية من أجل كسر الحلقة المفرغة للعنف. وقد يتعين النظر في اتباع نهج أكثر قوة، وهو نهج سيفيد الطرفين ويساعد على استعادة الهدوء. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات سريعة وملموسة وحازمة بهدف منع ازدياد تفاقم الحالة وإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن للمجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية نحو الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف منذ مدة طويلة. وفي هذا السياق، تكرر اللجنة تأكيد رأيها الذي تتمسك به منذ مدة طويلة وهو أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل المحافظة على مسؤوليتها الدائمة نحو جميع جوانب قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بطريقة مرضية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير القانون الدولي، وإلى أن تتحقق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بالكامل.

وتقدر لجتتنا وتدعم بشدة دور الميسر الهام الذي تضطلعون به في عملية السلام. ونحثكم على مواصلة المشاركة النشطة والوثيقة مع الطرفين بصورة مباشرة، وكذلك من خلال المنسق الخاص للأمم المتحدة، وذلك بغية وضع حد للعنف واستئناف الحوار التاريخي بين إسرائيل والفلسطينيين. ونعتقد أيضا أنه في ضوء المناقشات الأخيرة التي جرت في مجلس الأمن، تستطيع الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية للحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وأرجو أن تفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم ديعين كا

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف